

متابعة

عودة المعاينة الميكانيكية: ضغط العمل عادي

بعدما عشنا أياماً لا نحسد عليها بشأن مصيرنا في الشركة، يجزم بأن «كل شيء يتعلق بمستحققاتنا وتعويزاتنا هو قضية قابلة للنقاش، فرواتبنا لم تُمنس وخُصّمت الساعات الإضافية لشهر تشرين الثاني فقط، باعتبار أننا لم نداوم كثيراً». لكن من الموظفين من يوضح أننا «كنا الحلقة الأضعف في كل هذه العملية، فالحسم طاول حوافز ثابتة حصلنا عليها بعد تحرك نفذناه في عام 2014، ولم تكن ساعات إضافية، بل سميت كذلك يوماً توجبنا لإدخالها في صلب الراتب وترتيب تعويضات عليها، وما نامله هو أن نستعيد هذه الحوافز وأن لا تشكل هذه الظروف سبباً لإلغائها».

زحمة المواطنين على الصندوق ليست هي نفسها أمام المدخل، ما جعل أحدهم يعلّق: «لم يفتحوا كل الصناديق كي يخفوا ضغطاً على الموظفين الذين يكشفون على السيارات»، وهو ما نفاه الأعراف الذي أكد أن هناك 9 صناديق تستقبل المواطنين، مشيراً إلى أن العدد ناهز 1500 سيارة.

مع أن ندى نعوم، التي تساعد زوجها في «تخليص» المعاملات، توقعت أن تصل قوافل السيارات إلى البوابة الخارجية، لم تستغرب كثيراً الإقبال الخفيف، ف «بعض الزبونات اتصلوا فينا وقالوا لنا إنو بيفضلوا يجلوها بعد رأس السنة لأنو هلق وقت أعياد وما في مصاري»، اللافت ما تقوله لجهة أن كثيرين يفضلون أن يكسروا شهر ويدفعوا في أول عام 2017 حتى لو كلفهم ذلك دفعة غرامة 10 آلاف ليرة، لكنهم بذلك يكونون قد أخلوا دفع رسوم المعاينة حتى نهاية 2018. إلا أن نعوم تشير إلى أن أصحاب السيارات (التي ترتب رسوم ميكانيك مرتفعة) يفضلون أن يدفعوها في وقت استحقاقها «وبيربحوا راسهم لأنو الغرامات بتكلف». وهناك قسم يتربح، بحسب نعوم، قانوناً يصدر في مجلس النواب للإعفاء من الغرامات المترتبة عن تأخير دفع الرسوم في أشهر إقفال المراكز. يذكر أن هناك توصية من لجنة الأشغال العامة والطاقة والنقل النيابية في هذا الشأن.

أول يوم عمل في مراكز المعاينة الميكانيكية لم يكن استثنائياً. الزحمة كانت معتادة، والمعاملات سلكت طريقها إلى التنفيذ في الوقت المعتاد أيضاً... لا يملك العاملون في هذه المراكز تفصيلاً محدداً إذ كانوا يتوقعون زحمة استثنائية، نظراً إلى حلول نهاية العام بعد إقفال أسبوعين شهريين. بيدوات أصحاب السيارات لم يكونوا مزعجين من إقفال المراكز، وهم يتوقعون عدم تحميلهم كلفة إضافية على تأخير إجراء المعاينة الميكانيكية... لذلك، لم العجلة؟

فقط، مستبعداً أن يكون الأحد الذي يليه (رأس السنة) يوم عمل، لسبب تقني له علاقة بالنظام الإلكتروني. بفضل الأعراف أن ينتظر الأيام المقبلة ليحكم على المشهد، فدالمهم الآن أننا عدنا إلى العمل

قرر المواطنون تأجيل إجراء المعاينة إلى ما بعد رأس السنة

(مروان طحطح)



فانت الحاج

العمل في مراكز المعاينة الميكانيكية في اليوم الأول بعد 62 يوماً من إضراب اتحادات ونقابات النقل، يشبه العمل في أي يوم عادي بعد عطلة الأحد. الزحمة، أمس، تشبه الزحمة المعتادة في هذا الوقت من السنة. الإقبال العادي للسيارات على مركز الحدث مثلاً، فاجأ كلاً من الموظفين والمواطنين على السواء. ظن الجميع أن باحة المركز ستغض بالسيارات والمركبات الأخرى، وسيكون أمام كل مدخل من المداخل 24 نحو 150 آلية بالحد الأدنى، وإتمام المعاملة الواحدة سيستغرق ثلاث ساعات على الأقل. إلا أن الخطوط بدت فارغة، مقارنة بالوضع السابق، ولا سيما في ساعات بعد الظهر، وأنهى البعض معاملاتهم في أقل من ساعة.

إدارة الشركة انتظرت هي الأخرى يوماً مشهوداً، بحسب تعبير مدير محطة الحدث نبيل الأعراف، و«قد اتخذنا تدابير استثنائية، إن كان لجهة صيانة التجهيزات وتعزيز الكادر البشري، أو لجهة تمديد دوام العمل من الرابعة النصف حتى السادسة مساءً، بالنظر إلى أننا اعتدنا أن تكون هذه الأشهر من العام وقت السذرة، باعتبار أن الكثيرين يُرجئون إجراء المعاينة حتى آخر دقيقة، فكيف إذا كانت تعقب إقفالاً دام شهرين؟». يقول إن الضغط كان مقبولاً، والموظفون قاموا بما هو مطلوب منهم بارتياح شديد. يشير إلى أننا «شغالون» هذا الأحد (عيد الميلاد)

الحريي بتشكيل الحكومة. خلال البيان، قال القصار إنه «بات من الضروري جداً قيام رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بزيارات قريبة للمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي التي تمثل الحاضن والراعي للبنان والشريان الحيوي للاقتصاد اللبناني».

هذا التصريح يأتي منسجماً والمطلب الذي يُركّز عليه شماس: الانفتاح على دول الخليج، وفق ما يقول في الأخبار. يتمنى شماس أن يولي البيان الوزاري أهمية للشوق الاقتصادي والاجتماعي، «فالأزمة عميقة في كل القطاعات الإنتاجية». المرتجى، بالنسبة إلى شماس، هو العودة إلى النمو الاقتصادي. يرى شماس أن إقرار موازنة 2017 بنسختها الحالية القائمة على زيادة الضرائب يحول دون تحقيق النمو الاقتصادي، طالباً إعادة النظر بشكل هذه الموازنة. يطرح شماس بديلاً من زيادة الضرائب عبر تحسين جباية الضرائب الحالية وتوسيع الصحن الضريبي وترشيد الإنفاق.

على صعيد آخر، يطالب شماس بتحقيق الشراكة بين القطاع العام والخاص، «فالدولة بحاجة إلى القيام باستثمارات ضخمة على صعيد قطاع الكهرباء والبنى التحتية وتوسيع مطار بيروت أو استحداث مطار آخر، أو حتى على صعيد قطاع الإنترنت، مُشيراً إلى أن الأموال موجودة في المصارف»، وبالتالي إن قانون الشراكة سيوفر التمويل والإدارة اللازمة لهذه المشاريع من قبل القطاع الخاص، على أن تتولى الدولة مسألة التنظيم والإرشاد. ويطالب شماس أيضاً بالإسراع في مسألة التلزييم، فعلى لبنان أن يُظهر جديته في هذا الموضوع.

إضافة إلى ما ورد من مطالب إقرار الموازنة ومراسيم الغاز والنقط ومسألة الشراكة، يطرح رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت، مطلب مكافحة الفساد ومعالجة مسألة التعيينات في الفئتين الأولى والثانية، لافتاً إلى وجود نحو 200 وظيفة شاغرة في الفئتين. هل تستطيع الحكومة الجديدة أن تنجز كافة مطالب الهيئات في خلال ستة أشهر؟ يقول شقير إنه إذا كانت النية موجودة وتوافر القرار السياسي، تستطيع الحكومة أن تُقر هذه المطالب بساعتين وفي خلال جلسة، فالمراسيم والخطط موجودة.

الحكومة هُجرت على إنجاز الموازنة

يقول الوزير السابق شربل نحّاس، إن مدة ستة أشهر ليست قصيرة كي تُنجز الحكومة ما هي مُجبرة عليه. وهو إقرار موازنة وإجراء قطع حساب يلحظ التدقيق في عمليات الإنفاق غير الشرعي الذي جرى في خلال السنوات الماضية، وبالتالي محاسبة المسؤولين عن هذا الإنفاق غير الشرعي ومعاقبه فاعليه.

في ما خصّ ملف النفط والغاز، يقول نحّاس إن الحكومة الجديدة مجبرة على بتّ خيارات أساسية. هذه الخيارات تتجاوز مسألة الإسراع في التلزييم بغية «السمسة» والحصول على حصص جزاء التلزييمات وتداول مسألة نقاش في تأسيس شركة وطنية أو عدم تأسيسها لإدارة هذا القطاع، أو مدى جدية الالتزام مع الشركات الأجنبية التي سيجري العقد معها. كذلك يرى نحّاس أنّ من الضروري أن تطرح المسائل المتعلقة بمعرفة استخدامات الأموال المتأتية من مردود القطاع.

يرى نحّاس أن الحديث عن أي قانون يتعلّق بـ «كذبة الشراكة» التي تصورها الهيئات الاقتصادية على أنها خدمة مجانية للدولة، عليه أن «يقطع» في الموازنة أولاً.

ضمن بند «معالجة الأمن الاجتماعي»، تقترح الجمعية أن يقوم المجتمع الدولي بتأمين لبنان من خفض نسبة البطالة لدى شبابه، المقدرة بـ 36%، وذلك عبر خلق أسواق يُوظف صناعيون لبنانيون فيها. أما العمال السوريون، فطول عمرهم عمال بناء وعمار.

التعاون مع دول الخليج

أمس، أصدر رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار، بياناً هنأ في خلاله رئيس الحكومة سعد

قطاع خاص

بني سيتي سنتر بيروت على أسس صديقة للبيئة في النهج والتأسيس. ومن أهم المزايا التي يتحلّى بها المؤهلات اللازمة للحدّ من التلوث وزيادة فعالية مصادر الطاقة مثل الكهرباء والمياه، بالإضافة إلى تشجيع عمليّات إعادة التدوير. وكوّم المركز 31 محلاً تجارياً لتكون مثلاً على القيم التي تلتزم بها مجموعة ماجد الفطيم ولتحفيز بقيّة المحال في السنين القادمة.

بالمناسبة، قال رئيس قسم الاستدامة في مجموعة «ماجد الفطيم» ابراهيم الزعبي أن «الاستدامة تعطينا الأهمية لكي نشكل مجموعة لا تركز فقط على الربح، بل أيضاً على ترك أثر إيجابي في المجتمع». أما المدير الأوّل في سيتي سنتر بيروت سليمان ملاًط، فشكر «المحال التجارية التابعة للمركز على الجهود المتواصلة للالتزام بنظام التقييم البيئي الخاص بالمجموعة».

يذكر أن سيتي سنتر بيروت هو المركز التجاري الوحيد في لبنان الذي حصل على شهادة LEED الذهبية.

لبنان ماسيمو ماروتيو وأصحاب سيارات فيراري. واستضاف الحفل صاحب سكوديريا ليبانون حسن حيدر والمدير العام جيلبرتو ميديشي ومدير شركة فيراري في الشرق الأوسط والهند لخدمة ما بعد البيع، فرانثيسكو مارشيونا.

تطابق المنشأة معايير فيراري الدولية، وتقدم العديد من الخدمات مثل التخصيص وخدمات ما بعد البيع وبرامج إصدار شهادات الملكية لسيارات مستعملة لتوفير راحة البال للعملاء إثناء شرائهم أي سيارة فيراري خلال السنوات الـ 11 الماضية. بالإضافة إلى ذلك، سيتمكن العملاء من تعزيز واستعادة الحصول على شهادات أصالة لسياراتهم الكلاسيكية.

في المناسبة، قال صاحب سكوديريا ليبانون، حسن حيدر إن «المنشأة ستكون من بين الأفضل في العالم لأنّ سكوديريا ليبانون تستحق الأفضل!»

«سيتي سنتر» يهنئ المحال التجارية الملتزمة بيئياً

أطلق سيتي سنتر بيروت للمرة الأولى حفل توزيع جوائز الاستدامة لتكريم المحال التجارية التي التزمت بشكل كامل بنظام التقييم البيئي الذي وضعتته مجموعة ماجد الفطيم والمتعلّق بالاستدامة والمحافظة على البيئة، ونالت من 3 إلى 5 نجوم. جرى الحفل بحضور الوزير نبيل دو فريج، ونشطاء في مجال البيئة، إضافة إلى معظم ممثلي المحال التجارية في المركز. ومن شركة ماجد الفطيم، حضر المدير العام للمشرق وشمال أفريقيا فيكتور نوريجا، ورئيس قسم الاستدامة ابراهيم الزعبي.



مشغل للصيانة

وصالة عرض جديدة لفيراري

أزالت شركة سكوديريا ليبانون، الوكيل الحصري لسيارات فيراري في لبنان، الستار عن المنشأة الجديدة التي تبلغ مساحتها حوالي 3500 متر مربع والتي تتضمن وصالة عرض لسيارات فيراري المستعملة ومشغلاً للصيانة جديداً حصرياً ومرحّباً من قبل الشركة الأم يقع في الجهة البحرية من منطقة الدورة، وذلك خلال حفل افتتاح جرى يوم 14 كانون الأول 2016.

حضر الافتتاح عدد من الضيوف، من بينهم السفير الإيطالي في

